

عدم حجّية العقل في «الفوائد المدنيّة»

عليرضا حسن تبار^١

الملخص

أستراآبادى ره كمؤسس مدرسه الأخباريين فى كتاب أذاع مدرسته المسمى بـ (الفوائد المدنيّة و بذيله الشواهد المكيّة) يأتى بستّ دلائل و شواهد توجب بزعمه نفى الحجّية أو عدم الحاجة إلى العقل مثل بعض النصوص تزجر عن العمل بالعقل و المصدر لاستفاده العقل و وقوع مخالفة حكم العقل مع الواقع و العقائد و الأحكام الشرعيّة القطعيّة و هكذا قطعيّة النصوص و ظنيّة أحكام العقل و نفى ملازمة حكم العقل و حكم الشرع و فى هذا المقال بحث عن كلّ دليل مثل نفى بيان النصوص لأحكام الشرع بل بيانها فى بطون الآيات أو الإعتقادات و معارضتها مع نصوص تأمر بالتعقل و أنّ المصدر المنفى لا يوجب عدم الحجّية مع أنّ مصدر العمل بالعقل هو الشرع و أمّا مخالفة مع الواقع و إن كانت صحيحة إلا أنّ هذا لا توجب نفى الحجّية بل توجب وضع قوانين لاستفاده العقل و هكذا مخالفة العقل مع الشرع غير ثابتة و لو سلّم، هذا فيما تكون النصوص المعتبرة فحسب و أمّا قطعيّة النصوص لم تثبت مع أنّ حكم العقل لم تكن ظنيّ دائماً و فى الأخير أنّ الملازمة ثابتة لحكمة الشارع و أنّ الأحكام تابعة للمصالح و المفاسد، رغم أنّ نفى الملازمة لا توجب نفى حجّية العقل.

المفردات الرئيسيّة

عقل_حجّية العقل_أستراآبادى_الفوائد المدنيّة

^١ طلبه سطح دو_حوزه علميه امام خميني ره_تهران.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مما اشتهر في لسان القوم، إنكار حجية العقل و قضايا العقلية في استنباط أحكام الشريعة في مدرسة الأخباريين و ينسب هذا القول كما هو حقّه إلى رئيس الأخباريين، محمد امين بن محمد شريف الأسترآبادى (١٠٣٦ق) صاحب «الفوائد المدنية» بينما ترى الأخباريين على اعتقاد أنّ رئيسهم هو النبيّ صلّى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السّلام لأنهم ما كانوا يعملون بالاجتهاد، و إنّما كانوا يعملون في الأحكام بالأخبار (الفوائد الطوسية: ٤٤٦) و النقاش في محله لكن ممّا لا ريب فيه لأحد هو أنّ الأسترآبادى من مخالفى حجية العقل و قضايا العقلية في استنباط أحكام الشريعة و نحن إذا نواجه رؤيتين حول العقل و قضايا العقلية في فقه الإمامية و نبحت عن أدلة المدرستين، لا محيص إلا التكلم عن الأسترآبادى و كتابه المسمّى بـ (الفوائد المدنية و بذيلة الشواهد المكية) و البراهين التي قامت هناك حول عدم حجية العقل في الأحكام الشرعية.

ضرورة البحث واضحة لمن يعرف كيفية الاستنباط و دور العقل فيها عند قائلى بحجّيته و عدمها و يكفيها قوام العقل و كونه من مؤهلات اختلاف مدرسة في فقه الإمامية.

أمّا البحث عن العقل تقع في جوانب شتى، مثل أصل وجود حكم العقل، حجية حكم العقل، مدى حجّيته، دور العقل في استنباط أحكام الشريعة، قضايا العقلية و البحث عن كلّها تفصيلاً لكن نحن حسب الموضوع يعنى البحث عن العقل في مدرسة الأخباريين خاصّة في كتاب (الفوائد المدنية)، نبحت عن أصل حجية حكم العقل في استنباط و هذا يعنى نحن قبلنا سابقاً حكم العقل حتّى في الشرع.

على ما يبدو لنا، البحث يقع في فلسفة الفقه بمعنى نحن نريد أن نعيّن مصادر علم الفقه و لو نأتى ببعض تعاريف لعلم الأصول من متأخرى متأخرين، يمكن أن يقال البحث في علم الأصول أو فلسفته و هذا رغم أهمّيته، لا دخل له في البحث لأنّه لو كان في أيّ علم و لو لم يكن في علم، علينا أن نبحت عنه و نحدّد موقفنا تجاهه.

معنى العقل

العقل فى اللغة يطلق على نقيض (العين، ج ١، ص ١٥٩) أو ضد الجهل (جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٩٣٩) كما نرى فى بعض الروايات و تسمية أبواب الأخبار هذا لكن هذا ليس مصدره بل المعنى المنقول منه، هو الجُرُّ و النُهَى (الصحاح، ج ٥، ص ١٧٦٩) و استعمل فى عَقَلْتُ البعيرَ عَقَلَهُ عَقْلًا، إذا شددته بالعقال (جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٩٣٩) و أيضاً للإنسان كما فى التهذيب: و قال غيره؛ سَمَى عقلُ الإنسان - و هو تمييزه الذى به فارق جميع الحيوان - عقلاً لأنه يعقله، أى يمنعه من التورط فى الهلكة، كما يعقل العقالُ البعيرَ عن ركوب رأسه (تهذيب اللغة، ج ١، ص ١٦٠).

أمّا فى الآيات و الروايات، له بحث طويل و نحن لسنا فى موضع البحث عنه و يمكن أن ترى التفصيل فى شرح كتب الروايات فلهذا يكفيننا قول الراغب:

العقلُ يقال للقوة المتهينة لقبول العلم، و يقال للعلم الذى يستفيده الإنسان بتلك القوة عقلٌ، و لهذا

قال أمير المؤمنين رضى الله عنه: (رَأَيْتُ الْعَقْلَ عَقْلَيْنِ فَمَطْبُوعٌ وَ مَسْمُوعٌ وَ لَا يَنْفَعُ مَسْمُوعٌ إِذَا لَمْ يَكُ مَطْبُوعٌ كَمَا لَا يَنْفَعُ الشَّمْسُ وَ ضَوْءُ الْعَيْنِ مَمْنُوعٌ) و إلى الأول أشار صلى الله عليه و سلم بقوله: «مَا خَلَقَ اللَّهُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَقْلِ وَ إِلَى الثَّانِي أَسَّارَ بَقُولِهِ: «مَا كَسَبَ أَحَدٌ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ عَقْلٍ يَهْدِيهِ إِلَى هُدًى أَوْ يَرُدُّهُ عَن رَدًى وَ هَذَا الْعَقْلُ هُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: وَ مَا يَعْطَلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ الْعَنْكَبُوتُ/ ٤٣]، و كلّ موضع ذمّ الله فيه الكفار بعدم العقل فإشارة إلى الثانى دون الأول، نحو: وَ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ إِلَى قَوْلِهِ: صُمُّ بَكْمٍ عُمَى فَهَمْ لَا يَعْطَلُونَ وَ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَ كُلِّ مَوْضِعٍ رَفَعَ فِيهِ التَّكْلِيفَ عَنِ الْعَبْدِ لِعَدَمِ الْعَقْلِ فإشارة إلى الأول. (مفردات ألفاظ القرآن، ج ١، ص ٥٧٧)

أمّا فى علمى الفقه و الأصول:

المراد بالحكم العقلى ليس هو حكم القوة العاقلة بمعناها الفلسفى بل حكم يصدره العقل على نحو الجزم و اليقين غير مستند إلى كتاب أو سنة.

كما ان النزاع مخصوص بالاحكام العقلية التى يراد استنباط حكم شرعى منها فى عرض الكتاب و السنة لا الحكم العقلى الواقع فى مبادئ التصديق بالكتاب و السنة، إذ لا إشكال فى حجيته عند الجميع و ان حجية الكتاب و السنة لا بد و أن تنتهى إلى استدلال و قناعة عقلية، و لا الحكم العقلى الواقع فى طول الكتاب و السنة و فى مرحلة معلولات الأحكام الشرعية بحسب تعبير المحقق النائينى (قده) كحكم العقل بوجوب الامتثال و إطاعة الحكم و قبح معصيته. (بحوث فى علم الأصول، ج ٤، ص: ١١٩)

لكن واضح أننا فى هذا المقال، لا نريد أن نبحث عن موضوع العقل و تحديده و تبين مدى حجّيته و قضاياها المستقلة و غيرها و أيضاً لا نريد إثبات حجّية العقل بل نحن فى صدد البحث عن دلائل أسترابادى ره لنفى حجّية العقل فحسب و لهذا ما علينا أن تأتى بدليل لحجّية العقل هنا.

حجیة العقل فی النصوص

مما استدللّ عليه و استشهد به شیخ الأخباریین، محمدآمین أسترآبادی ره لنفی حجیة العقل فی استنباط أحكام الشریعة، نهی موالینا أهل بیت رسول الله صلی الله علیه و آله عن جعل العقل مصدرا للأحكام الشرع:

و سمعت من بعض المشایخ أنه لما غیّرت جماعة من علماء العامة أصحابنا بأنه ليس لكم فنّ كلام مدوّن و لا اصول فقه كذلك و لا فقه مستنبط و ليس عندكم إلا الروایات المنقولة عن أئمتكم، تصدّی جماعة من متأخري أصحابنا لرفع ذلك، فصنّفوا الفنون الثلاثة على الوجه المشاهد، و غفلوا عن نهیهم عليهم السّلام أصحابهم عن تعلّم فنّ الكلام المبنيّ على الأفكار العقلية و أمرهم بتعلّم فنّ الكلام المسموع منهم عليهم السّلام و كذلك عن القواعد الاصولية الفقهية الغير المسموعة منهم عليهم السّلام. و كذلك عن المسائل الفقهية الاجتهادية، و صرّحوا عليهم السّلام بأنه علّموا أولادكم أحاديثنا قبل ألفه أذهانهم بما فی الكتب الغير المأخوذة عنّا و صرّحوا بأنّ ما فی أيدي الناس من حقّ فقد خرج منّا أهل البيت و ما فی أيديهم من باطل فمن أنفسهم.(الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٧٧)

تصوير نهی أهل بیت عليهم السلام عن استفادة العقل فی هذه العبارة، على وجوه:

١. نقصان العقل و عدم استطاعته للوصول بالأحكام الشریعة.

٢. عدم صدور جواز تبعیة العقل عن المعصومين عليهم السلام.

٣. حرمة كلّ غير مسموع منهم عليهم السلام.

بعدما عرفت أنّ الأخير على تسليم أنّ الأحكام العقلية لم تكن صادرة عن المعصومين عليهم السلام و لم تكن الأحكام الشرعية لطاف لأحكام العقلية و لكن غير وارد.

أما تبیین المسألة و جوابها:

العقل فی الآيات و الروایات

لا خلاف فی شرافة العقل حسب الآيات و الروایات فی مدرسة الإمامية حيث تكرّر فی القرآن الكريم الأمر بالتعقل و التوبیخ عن تركه و هو الفارق بين الانسان و البهائم (بحار الانوار؛ باب ١ فضل العقل و ذم الجهل) و ما ورد فی الروایات حيث شرافة العبادة و العبودية بالعقل و النهی عما يزول العقل فی فقه الامامية .

اما الآيات:

ما ورد للتعقل فی آيات الله للإيمان بالله و رسله و ما ورد من جانبه منها :

١. فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^٢.

٢. إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ^٣.

٣. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ^٤.

٤. وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بكم عُمى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ^٥.

٥. كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^٦.

٦. وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ وَ لَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ^٧.

٧. وَ لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَ يَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ^٨.

٨. وَ فِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَ جَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَ زُرْعٌ وَ نَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَ غَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَ نَفَضَلٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ^٩.

٩. وَ سَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ وَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ وَ النُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ^{١٠}.

١٠. وَ مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَ الْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَ رِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ^{١١}.

١١. قَالَ أَ فَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَ لَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أَفَ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَ فَلَا تَعْقِلُونَ^{١٢}.

١٢. اَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^{١٣}.

و هذه الطائفة من الآيات و إن تدلّ على شرافة العقل و التعقل لكن لا تفيد هنا من جراء أن هذه الطائفة كما أشير اليه لا تتكلم عن الأحكام و كيفية استنباطها بل هي في مجال الايمان و الاعتقاد بالخلق و التوحيد و النبوة و المعاد و ما دون ذلك من اصول الدين و المذهب.

و ما ورد في رعاية أحكام الله و التقوى منها:

a. وَ إِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا وَ لَعِبًا ذَلِكَ بَانَهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ... مائده ١٤

^٣ بقره / ١٦٤

^٤ بقره / ١٧٠

^٥ بقره / ١٧١

^٦ بقره / ٢٤٢

^٧ يونس / ٤٢

^٨ يونس / ٩٩

^٩ رعد / ٤

^{١٠} النحل / ١٢

^{١١} نحل / ٦٧

^{١٢} انبياء / ٦٦

^{١٣} حديد / ١٧

^{١٤} مائدة / ٥٨

- b. وَ مَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَ لَهْوٌ وَ لَلدَّارِ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أ فَلَا تَعْقِلُونَ^{١٥}
- c. قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَ لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَ إِيَّاهُمْ وَ لَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطْنٌ وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^{١٦}
- d. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ لَا تَوَلَّوْا عَنهُ وَ أَنْتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَ هُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَ لَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَ هُمْ مَعْرِضُونَ^{١٧}
- e. أ رَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ أ فَآنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ، أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا^{١٨}

و هذه الآيات أيضا خارج عما نحن فيه لأنها بعد معرفة الرب و أحكامها و التوبيخ يتوجه على من يعرف الأحكام و حسب الأميال أو غيرها لا يعمل و هذا تختلف تماما عن حجيت العقل في استنباط احكام الشريعة.

و ما ورد للتفكر في التنزيل :

- a. لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أ فَلَا تَعْقِلُونَ^{١٩}
- b. وَ الْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^{٢٠}

و الأظهر للإستدلال بالتنزيل على حجيت العقل في استنباط أحكام الشرع هي هذه الآيات لأنها و إن تدل على حجية ظاهر القرآن الكريم إلا أن العقل و قضايا العقلية ليست مستقلة فحسب و هنا يكفي حث الشارع على التعقل في القرآن المشتمل على الأحكام الشريعة و ما هو أهم منها إلا أنها تعارض برواية نقصان عقول الرجال في فهمهم عن القرآن و البحث عنه في (نقصان المنتسب إلى العقل في الروايات).

أما ما ورد للتعقل في اصول الدين أو التقوى أيضا يمكن استفادتها لما نحن فيه بأن العقل الذي حث عليه الشارع هو نفس العقل الذي نريد أن نستعمله في استنباط أحكام الشرع و بعبارة أخرى المناط في قبول العقل و قضايا العقلية في مجالين واحد و مهما يكون المجال واحد، الحكم أيضا واحد فإن قبلت حجية العقل في التوحيد و النبوة و الإرشاد بقبول الأحكام و العمل عليها، عليك أن تقبل العقل و قضاياها في استنباط الأحكام مع أن أصول الدين و الإرشاد بقبول الأحكام تكون أهم و أولى من الأحكام الإعتبارية جعلها و جزاءها فالاستدلال يكون بوحدة المناط و مفهوم الأولوية.

^{١٥} انعام ٣٢

^{١٦} انعام / ١٥١

^{١٧} انفال / ٢٠

^{١٨} فرقان. ٤٣

^{١٩} انبياء / ١٠

^{٢٠} زخرف. ٢

لكن يمكن الخدشة على هذا بأن الخصم لم يقبل العقل و قضاياه حتى تستدل بالعقل على حجية العقل و هذا مردود _بعد بيان مفهوم الأولوية و هو ليس إلا استظهار من النص_ بأنها ما قبل العقل فى استنباط و الا لما يستطيع أن يثبت أى شىء من الدين كما سيأتى إن شاء الله و هنا لسنا نستنبط الحكم الشرعى بل نتعقل فى التنزيل كما أمرنا به.

أما الروايات:

ففى الروايات، ما يكون بديهياً هى حجية العقل كما قال شيخ الكلينى ره: إذ كان العقل هو القطب الذى عليه المدار و به يحتج و له الثواب، و عليه العقاب(الكافى (ط - الإسلامية)، ج ١، ص ٩) و نحن لا نطيل الكلام فيها و نذكر روايات يمكن أن تستدل بها على نفى حجية العقل و نجيبها:

١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ وَ الْحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ لَيْسَ بِذَكَرٍ وَ لَا أُنْتَى لَيْسَ لَهُ إِلَّا دَبْرٌ كَيْفَ يُورَثُ قَالَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ وَ يَجْلِسُ عِنْدَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ تَجَالُ السَّهَامُ عَلَيْهِ عَلَى أَى مِيرَاثٍ يُورَثُهُ أَوْ مِيرَاثِ الذَّكَرِ أَوْ مِيرَاثِ الْأُنْثَى فَأَى ذَلِكَ خَرَجَ عَلَيْهِ وَرَثُهُ ثُمَّ قَالَ وَ أَى قُضِيَّةٍ أَعْدَلُ مِنْ قُضِيَّةٍ تُجَالُ عَلَيْهَا السَّهَامُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى - فَسِ أَهْمَ فَكَانَ مِنْ الْمُدْحَضِينَ قَالَ وَ مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْتَلَفُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا وَ لَهُ أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَ لَكِنْ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُ الرَّجَالِ (المحاسن (للبرقى)، ج ١، ص: ٢٤٨؛ الكافى (ط - الإسلامية)، ج ١، ص: ٦٠)

و الشاهد فى هذه الرواية هى (و له أصل فى كتاب الله و لكن لا تبلغه عقول الرجال) و الظاهر منها نقصان العقول فى كشف الأحكام الشرعية عن التنزيل و بها يمكن أن تستدل على نفى حجية العقل و نفى حجية الظاهر.

لكن الرواية _بعد أنها مرسل(مرآة العقول فى شرح أخبار آل الرسول، ج ٢٣، ص: ٢٣٨؛ ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٥، ص: ٣٧٠؛ جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ٣٩، ص: ٢٩٦)_ فى بيان أن مفسرى القرآن الكريم إنما أهل بيت رسول الله صلى الله عليه و آله و هم موضع رسالته و أن لا رطب و لا يابس إلا فى كتاب الله و لكن لا يعلمها الا أئمة إثنى عشر عليهم السلام و الشاهد على هذا الرواية الآتية، فلا حكم فى هذه الرواية على نفى حجية التعقل و التدبر و التفكر و لا على نفى حجية ظاهر القرآن.

هذا غير أن هذه الرواية تتحدث عن العقل الكاشف و ملخص الرواية هى لا يكشف عقول الناس تمام الكشف عن الأدلة خاصة عن القرآن الكريم بينما الأصولى يدعى حجية العقل كالمصدر و المنبع فى عداد القرآن و الروايات و معنى هذه الرواية تختلف عما يدعى الأصولى إلا أن يتوهم الأولوية بأن يقال: إذا لم يبلغ العقل نص القرآن الكريم كشفاً فكيف يستطيع أن يبلغ أحكام الله مصدراً؟ و بعبارة أخرى حينما لا يبلغ العقل كشف أحكام الله من القرآن الكريم الذى يدعى الأصولى حجية ظاهره فالحكم بعدم حجية العقل فى أن يكون مصدراً للأحكام الشرعية أولى.

و التوهم مدفوع _بعد ما ذكر من أن الرواية تتبين قول رسول الله صلى الله عليه و آله فى حديث طويل: لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ آيَةٌ إِلَّا وَ لَهَا ظَهْرٌ وَ بَطْنٌ وَ مَا مِنْهُ حَرْفٌ إِلَّا وَ إِنْ لَهُ تَأْوِيلٌ - وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ الرَّاسِخُونَ نَحْنُ آلُ مُحَمَّدٍ وَ أَمَرَ اللَّهُ سَائِرَ الْأُمَّةِ أَنْ يَقُولُوا- أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَ مَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ وَ أَنْ يُسَلِّمُوا لَنَا لَوْ يَرُدُّوْا عِلْمَهُ إِلَيْنَا.

و ما بعده من: وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ- وَ لَوْ رَدَّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أَوْلَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنْهُ وَ يُطَلَّبُونَهُ وَ لَعَمْرِي لَوْ أَنَّ النَّاسَ حِينَ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ص سَلَّمُوا لَنَا وَ اتَّبَعُونَا وَ قَلَّدُونَا أُمُورَهُمْ- لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ... الخ.(كتاب سليم بن قيس الهلالي، ج ٢، ص ٧٧)- بأنَّ العقل كالمصدر مثل ما يقال في قضايا العقلية المستقلة، لا يحكم الآ بعدما تبين له الموضوع و عرفه تماماً و لا يبقى له أى إبهام فى الموضوع و هذا يختلف عن كاشفية العقل عن الألفاظ، خاصة ألفاظ القرآن الكريم بوصف ما مرّ.

هذا كله، غير تعارض الآيات و الروايات القطعية بما مرّ و ما سيأتى.

٢. عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ شُرَيْسِ الْوَابِشِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجَعْفِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّفْسِيرِ فَأَجَابَنِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْهُ ثَانِيَةً فَأَجَابَنِي بِجَوَابٍ آخَرَ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ كُنْتُ أَجِبْتَنِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِجَوَابٍ غَيْرِ هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ فَقَالَ يَا جَابِرُ إِنَّ لِلْقُرْآنِ بَطْنًا وَ لِلْبَطْنِ بَطْنًا وَ لَهُ ظَهْرٌ وَ لِلظَّهْرِ ظَهْرٌ يَا جَابِرُ لَيْسَ شَيْءٌ أَبْعَدَ مِنْ عُقُولِ الرَّجَالِ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ إِنَّ الْآيَةَ يَكُونُ أَوْلَاهَا فِي شَيْءٍ وَ آخِرُهَا فِي شَيْءٍ وَ هُوَ كَلَامٌ مُتَّصِلٌ مُنْصَرَفٌ عَلَى وَجْهِهِ. (المحاسن (للبرقي)، ج ٢، ص: ٣٠٠).

هذه الرواية أيضا مضمرة و نصّ فى المقصود و بعدها عن عدم حجّية العقل فى استنباط الأحكام الشرعية و دلالتها على ما مرّ فى الرواية السابقة أظهر.

٣. مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عِكَايَةَ التَّمِيمِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ النَّضْرِ الْفِهْرِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شِمْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع فَقُلْتُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ قَدْ أَرْمَضَنِي اخْتِلَافُ الشِّيْعَةِ فِي مَذَاهِبِهَا فَقَالَ يَا جَابِرُ أَلَمْ أَقْفِكَ عَلَى مَعْنَى اخْتِلَافِهِمْ مِنْ أَيْنَ اخْتَلَفُوا وَ مِنْ أَىِّ جِهَةٍ تَفَرَّقُوا قُلْتُ بَلَى يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ قَالَ فَلَا تَخْتَلِفْ إِذَا اخْتَلَفُوا يَا جَابِرُ إِنَّ الْجَاوِدَ لِصَاحِبِ الزَّمَانِ كَالْجَاوِدِ لِرَسُولِ اللَّهِ ص فِي أَيَّامِهِ يَا جَابِرُ اسْمَعْ وَ ع قُلْتُ إِذَا سُنْتُ قَالَ اسْمَعْ وَ ع وَ بَلِّغْ حَيْثُ أَنْتَهَتْ بِكَ رَأْسُكَ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع خَطَبَ النَّاسَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ سَبْعَةِ أَيَّامٍ مِنْ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ ذَلِكَ حِينَ فَرَّغَ مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ وَ تَأْلِيْفِهِ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَعَ الْأَوْهَامَ أَنْ تَنَالَ إِلَّا وَجُودَهُ وَ حَجَبَ الْعُقُولَ أَنْ تَتَخَيَّلَ ذَاتَهُ لِامْتِنَاعِهَا مِنَ الشَّبَهَةِ وَ التَّشَاكُلِ بَلْ هُوَ الَّذِي لَا يَتَفَاوَتُ فِي ذَاتِهِ وَ لَا يَتَبَعَضُ بِتَجْزِئَةِ الْعَدَدِ الخ.(الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٨، ص: ١٨)

فى اعتبار هذه الخطبة لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام يكفيننا قول المجلسى ره: ضعيف لكن هذه الأخبار قوة مبانيه و رفعة معانيها تشهد بصحتها و لا تحتاج إلى سند مع أن هذه الخطبة من الخطب المشهورة عنه صلوات الله عليه.(مرآة العقول فى شرح أخبار آل الرسول، ج ٢٥، ص: ٣٥)

الإستغناس بمثل هذه الخطبة الشريفة أيضا مخدوش لأننا قلنا سابقاً فى الآيات: هذه الطائفة لا تتكلم فى استنباط الأحكام الشرعية بل هى فى الاعتقادات و وجود واجب الوجود كما فى شرح بعض من اشتهر بالأخبارى مثل ما قال المجلسى ره: إن كان المراد بالتخييل الارتسام فى الخيال كما هو المصطلح، فالمراد بالتعليل أن التخييل إنما يكون فى المحسوسات و الماديات فلو كان تعالى متخيلا كان شبيها بها مشاكلا لها مشتركا معها فى الصفات الإمكانية، و هو متعال عن ذلك، و لو كان المراد الارتسام فى العقل كما هو الأظهر أنه تعالى لا يشبه شيئا حتى يكون له ما به الاشتراك و ما به الامتياز، حتى يتصور بهما، أو أنه لا يشبه شيئا من الممكنات، و هذه الصورة الحاصلة فى العقل لافتقارها إلى المحل، و كون حصولها بعلة ممكنة فكيف يكون عين حقيقة ذاته تعالى، أو أنه إذا كان متعقلا كان فى كونه متعقلا شبيها بما يتعقل من

الممكنات، أو أنه لا بد من مناسبة بين العاقل و المعقول ليتمكن التعقل و لا مناسبة و لا مشابهة بينه و بين خلقه(مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ٢٥، ص: ٣٦) إلا أن يدعى الأولوية كما مرّ و لكن لا يخفى عدم ظهور هذه الطائفة من الآيات و الروايات على ما ادعى من عدم حجّية العقل في استنباط أحكام الشرع.

٤. الصّدوقُ في كمالِ الدّين، عنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِصَامٍ عنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الكَلِينِيّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيّ قَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع: إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُصَابُ بِالْعُقُولِ النَّاقِصَةِ وَ الْآرَاءِ الْبَاطِلَةِ وَ الْمَقَائِيسِ الْفَاسِدَةِ وَ لَا يُصَابُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ فَمَنْ سَلَّمَ لَنَا سَلِمَ وَ مَنْ اهْتَدَى بِنَا هُدَى وَ مَنْ دَانَ بِالْقِيَاسِ وَ الرَّأْيِ هَلَكَ وَ مَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ شَيْئاً مِمَّا نَقُولُهُ أَوْ نَقُضِي بِهِ حَرَجاً كَفَرَ بِالذِّي أَنْزَلَ السَّبْعَ الْمَثَانِي وَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ. (مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، ج ١٧، ص: ٢٦٢)

و اما هذه الرواية التي تذكر عادتاً بدون كلمة (الناقصة) بعد (العقول)، رغم اعتبارها سنداً و امكان حملها على الأحكام الشرعية، أيضاً لا تدلّ على المدعى:

اولاً تفسير العقول بالناقصة، تدلّ على عدم نفى حجّية العقل بصورة كليّة و كلمة (الناقصة) تدلّ على عقول و قضايا عقلية خاصة مثل القياس و الرأي و المصالح المرسله إلا أن يدعى أنّ العقول ناقصة جميعاً لأنّ الوصف مشعرٌ بالعليّة و تختلف (العقول الناقصة) مع (عقول الناقصة)؛ مضافاً إلى سياق الرواية حيث تنقسم الآراء و المقاييس في دين الله إلى الصحيحة و الفاسدة أو الباطلة و إن تصاب بالواقع و هذا يدلّ على أنّ العقول أيضاً لا ينقسم إلى الكاملة و الناقصة بل المراد نقصان العقول جميعاً لكن هذا الاستظهار و إن يبدو صحيحاً إلا إذا فسّر (العقول) بقضايا خاصة كما لو فرض أنّ (العقل) و (العقول) لو كان ينصرف إلى بعض مصاديقه (كما سيأتى إن شاء الله في ثانياً)، تكن ناقصة جميعاً و ذكرت للإشعار بالسبب مثل المقاييس و الآراء مع عدم نفى حجّية العقل و قضايا عقلية.

ثانياً نفى استناد الدين و الأحكام إلى العقول آنذاك، كان تجاه مدرسة أبوحنيفة و أمثاله الذين أسسوا مدرسة قبال مدرسة المعصومين عليهم السلام و كانوا يدعون المرجعية الدينية أمامهم عليهم السلام و ذاك العقل، هو القياس و اجتهاد الرأي و الإستحسان كما يدلّ عليه في نفس هذه الرواية، عبارة (وَمَنْ دَانَ بِالْقِيَاسِ وَ الرَّأْيِ هَلَكَ) و لو كان المراد من (العقول الناقصة) غير القياس و الاستحسان و الرأي أو الظنون الغير المعتمدة لوجب أن يذكر العقول و قضايا العقلية مرّة أخرى في عداد الرأي و القياس.

و أيضاً يمكن الاستشهاد بروايات آخر في هذا السياق:

الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ عَنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ أَبِي شَيْبَةَ الْخُرَّاسَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ أَصْحَابَ الْمَقَائِيسِ طَلَبُوا الْعِلْمَ بِالْمَقَائِيسِ فَلَمْ تَزِدْهُمْ الْمَقَائِيسُ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا بُعْدًا وَ إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُصَابُ بِالْمَقَائِيسِ. (الكافي (ط - الإسلامية)، ج ١، ص: ٥٦)

عنه عن مُحَمَّدٍ عَنِ يُونُسَ عَنِ أَبَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ ضَلَّ عِلْمُ أَبِي شُبْرَمَةَ عِنْدَ الْجَامِعَةِ إِمْلَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ خَطَّ عَلَيَّ ع بِيَدِهِ إِنَّ الْجَامِعَةَ لَمْ تَدَعْ لِأَحَدٍ كَلِمًا فِيهَا عِلْمُ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ إِنَّ أَصْحَابَ الْقِيَاسِ طَلَبُوا الْعِلْمَ بِالْقِيَاسِ فَلَمْ يَزِدَادُوا مِنَ الْحَقِّ إِلَّا بُعْدًا إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُصَابُ بِالْقِيَاسِ. (الكافي (ط - الإسلامية)، ج ١، ص: ٥٧)

و الروايتان و إن لم تخصص رواية أبي حمزة الثمالي و عبارة (العقول الناقصة) و لكن تُشعر بأن دين الله لا يصاب بقضايا عقلية الناقصة تعنى الظنية و هى مثل القياس الذى عقلى ظنى محذور شرعاً فى فقه الإمامية.

انتهى الكلام فى تبين و تفسير الرواية إلا من الواجب التذکر بأن الرواية لو تم دلالتها على نفي حجية العقل، لكان أول الكلام فى تعارض رواية واحدة ظنية أو قطعية مع الآيات و الروايات المعتمدة و لنفض الغبار عن الموضوع رغم ذكر الآيات سابقاً نذكر بعضها:

١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلًا مُبْتَلَى بِالْوُضوءِ وَ الصَّلَاةِ وَ قُلْتُ هُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَ أَىُّ عَقْلٍ لَهُ وَ هُوَ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ فَقُلْتُ لَهُ وَ كَيْفَ يُطِيعُ الشَّيْطَانَ - فَقَالَ سَلُهُ هَذَا الَّذِي يَأْتِيهِ مِنْ أَىِّ شَيْءٍ هُوَ فَإِنَّهُ يَقُولُ لَكَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ. ٢١

٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَا قَسَمَ اللَّهُ لِلْعِبَادِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ فَتَوَمَّ الْعَاقِلُ أَفْضَلَ مِنْ سَهْرِ الْجَاهِلِ وَ إِقَامَةُ الْعَاقِلِ أَفْضَلُ مِنْ شُخُوصِ الْجَاهِلِ وَ لَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا وَ لَا رَسُولًا حَتَّى يَسْتَكْمِلَ الْعَقْلَ وَ يَكُونَ عَقْلُهُ أَفْضَلَ مِنْ جَمِيعِ عُقُولِ أُمَّتِهِ وَ مَا يُضْمِرُ النَّبِيُّ ص فِي نَفْسِهِ أَفْضَلَ مِنْ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ وَ مَا أَدَّى الْعَبْدُ فَرَايِضَ اللَّهِ حَتَّى عَقَلَ عَنْهُ وَ لَا بَلَغَ جَمِيعَ الْعَابِدِينَ فِي فَضْلِ عِبَادَتِهِمْ مَا بَلَغَ الْعَاقِلُ وَ الْعُقَلَاءُ هُمْ أَوْلُو الْأَلْبَابِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَ مَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أَوْلُوا الْأَلْبَابِ. ٢٢

٣. وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قُلْتُ لَهُ مَا الْعَقْلُ قَالَ مَا عَبْدٌ بِهِ الرَّحْمَنُ وَ اِكْتَسَبَ بِهِ الْجَنَانَ قَالَ قُلْتُ فَأَلَّذِي كَانَ فِي مُعَاوِيَةَ قَالَ تِلْكَ النَّكْرَاءُ وَ تِلْكَ الشَّيْطَانَةُ وَ هِيَ شَبِيهَةٌ بِالْعَقْلِ وَ لَيْسَتْ بِعَقْلٍ.

هذه تدل بنفسه و لكن لو نوقش، نستظهر بالأولوية كما يشير الشيخ المظفر ره إلى هذه الرواية (أصول الفقه (طبع انتشارات اسلامى)، ج ٣، ص: ١٣٧)

٤. عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ: إِنَّمَا يُدَاقُّ اللَّهُ الْعِبَادَ فِي الْحِسَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي الدُّنْيَا.

٥. عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ نُكَلِّمُ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ.

٦. عَنْهُ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يُسْتَدَلُّ بِكِتَابِ الرَّجُلِ عَلَى عَقْلِهِ وَ مَوْضِعِ بَصِيرَتِهِ وَ بِرَسُولِهِ عَلَى فَهْمِهِ وَ فِطْنَتِهِ. ٢٣

٧. أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ ع يَا هِشَامُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى بَشَّرَ أَهْلَ الْعَقْلِ وَ الْفَهْمِ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَ أُولَئِكَ هُمْ أَوْلُوا الْأَلْبَابِ يَا هِشَامُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى أَكْمَلَ لِلنَّاسِ الْحُجَجَ

٢١ الكافي (ط - الإسلامية)، ج ١، ص: ١٢

٢٢ الكافي (ط - الإسلامية)، ج ١، ص: ١٣

٢٣ المحاسن، ج ١، ص ١٩٥

مُؤْمِنٍ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَ تَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَالَ - وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ وَقَالَ - وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَاطِقِينَ يَعْلَمُونَ وَقَالَ وَأَكْثَرُهُمْ لَاطِقُونَ وَقَالَ - وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَشْعُرُونَ يَا هِشَامُ ثُمَّ ذَكَرَ أُولَى الْأَلْبَابِ بِأَحْسَنِ الذِّكْرِ وَحَلَاهُمْ بِأَحْسَنِ الْحَلِيَّةِ فَقَالَ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ وَقَالَ - وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ وَقَالَ إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاجْتِزَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولَى الْأَلْبَابِ وَقَالَ أَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقَّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّهُمْ يَذَّكَّرُوا أُولُوا الْأَلْبَابِ وَقَالَ أَمَنْ هُوَ قَدْ آتَى اللَّيْلَ سَاجِدًا وَقَدْ آتَى النَّهَارَ يَحْدِرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ يَذَّكَّرُوا أُولُوا الْأَلْبَابِ - وَقَالَ كِتَابٌ أَنْزَلْنَا بِهِ إِلَيْكَ مَبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ - وَقَالَ وَ لَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْزَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ هُدًى وَذِكْرَى - لِأُولَى الْأَلْبَابِ وَقَالَ وَ ذَكَرْنَا فِي الذِّكْرِ أَنْ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ يَا هِشَامُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ - إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ يَعْنِي عَقْلٌ وَقَالَ وَ لَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ قَالَ الْفَهْمُ وَالْعَقْلُ

يَا هِشَامُ إِنَّ لُقْمَانَ قَالَ لِابْنِهِ تَوَاضَعْ لِلْحَقِّ تَكُنْ أَعْقَلَ النَّاسِ وَإِنَّ الْكَيْسَ لَدَى الْحَقِّ يَسِيرٌ يَا بَنِيَّ إِنَّ الدُّنْيَا بَحْرٌ عَمِيقٌ قَدْ غَرِقَ فِيهَا عَالَمٌ كَثِيرٌ فَلْتَكُنْ سَفِينَتَكَ فِيهَا تَقْوَى اللَّهِ وَ حَشْوُهَا الْإِيمَانُ وَ شِرَاعُهَا التَّوَكُّلُ وَ قَيْمُهَا الْعَقْلُ وَ دَلِيلُهَا الْعِلْمُ وَ سَكَّانُهَا الصَّبْرُ يَا هِشَامُ إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ دَلِيلًا وَ دَلِيلَ الْعَقْلِ التَّفَكُّرُ وَ دَلِيلَ التَّفَكُّرِ الصَّمْتُ وَ لِكُلِّ شَيْءٍ مَطِيئَةٌ وَ مَطِيئَةُ الْعَقْلِ التَّوَاضَعُ وَ كَفَى بِكَ جَهْلًا أَنْ تَرْكَبَ مَا نَهَيْتَ عَنْهُ يَا هِشَامُ مَا بَعَثَ اللَّهُ أَنْبِيَاءَهُ وَ رَسَلَهُ إِلَى عِبَادِهِ إِلَّا لِيَعْقِلُوا عَنِ اللَّهِ فَأَحْسَنَهُمْ اسْتِجَابَةً أَحْسَنَهُمْ مَعْرِفَةً وَ أَعْلَمَهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ أَحْسَنَهُمْ عَقْلًا وَ أَكْمَلَهُمْ عَقْلًا أَرْفَعَهُمْ دَرَجَةً فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ يَا هِشَامُ إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ وَ حُجَّةٌ بَاطِنَةٌ فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَ الْأَنْبِيَاءُ وَ الْأُئِمَّةُ عَ وَ أَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ يَا هِشَامُ إِنَّ الْعَاقِلَ الَّذِي لَا يَشْغَلُ الْحَلَالَ شُكْرَهُ وَ لَا يَغْلِبُ الْحَرَامُ صَبْرَهُ... الخ.

و في هذه الرواية عبارات للعقل و التعقل مثل تسميته بالحجة الباطنة و إشارات إلى آيات القرآن الكريم تكفي للمتأمل في معرفة موقف العقل في فقه الإمامية.

٨. أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ ع فَقُلْتُ الْمَلَائِكَةُ أَفْضَلُ أَمْ بَنُو آدَمَ فَقَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ رَكَّبَ فِي الْمَلَائِكَةِ عَقْلًا بِلَا شَهْوَةٍ وَ رَكَّبَ فِي الْبَهَائِمِ شَهْوَةً بِلَا عَقْلِ وَ رَكَّبَ فِي بَنِي آدَمَ كِلَيْهِمَا فَمَنْ غَلَبَ عَقْلُهُ شَهْوَتَهُ فَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَ مَنْ غَلَبَتْ شَهْوَتُهُ عَقْلَهُ فَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْبَهَائِمِ.^{٢٤}

هذا، غير ما نرى في الفقه من أهمية الفقه من ترتب التكليف و العقاب و الثواب على العقل و حرمة كل من يزيل العقل و غير ذلك من الأحكام التي جعلت لارتفاع مكان العقل.

و لو استشكل مستشكل كشيخ الأخباري المعتدل يوسف بن احمد بن ابراهيم بحراني ره على حق: لا ريب ان العقل الصحيح الفطري حجة من حجج الله سبحانه و لكن ما لم تغيره غلبة الأوهام الفاسدة، و تتصرف فيه العصبية أو حب الجاه أو نحوهما من الأغراض الكاسدة(الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، ج ١، ص: ١٣١) نجيب أنكم بهذا قبلتم حجية العقل و قضاياه في

الجملة و لكن تدعون مانعاً للتمسك به و هو رغم عدم كليته و امكان الخلو منه و لغوبة الآيات و الروايات الباعثة إلى العقل، غير
وارد لأنّ المقام، مقام البحث عن العقل و حجّيته في النصوص.

أصل استفادة العقل للأحكام الشرعيّة

مما ذكر من أسترآبادى ره

١. لما غيّرت جماعة من علماء العامّة أصحابنا بأنّه ليس لكم فنّ كلام مدوّن و لا اصول فقه كذلك و لا فقه مستنبط و ليس عندكم إلتا الروايات المنقولة عن أئمّتكم، تصدّى جماعة من متأخري أصحابنا لرفع ذلك، فصنّفوا الفنون الثلاثة على الوجه المشاهد، و غفلوا عن نهيههم عليهم السّلام أصحابهم.(الفوائد المدنيّة و بذيله الشواهد المكيّة، ص: ٧٧)
٢. ثمّ لمّا نشأ ابن الجنيد و ابن أبى عقيل فى أوائل الغيبة الكبرى طالعا كتب الكلام و اصول الفقه للمعتزلة و نسجا فى الأكثر على منوالهم، ثمّ أظهر الشيخ المفيد حسن الظنّ بهما عند تلامذته - كالسيدّ الأجلّ المرتضى و رئيس الطائفة- فشاعت القواعد الكلاميّة و القواعد الاصوليّة المبنية على الأفكار العقلية بين متأخري أصحابنا حتّى وصلت النوبة إلى العلّامة و من وافقه من متأخري أصحابنا الاصوليين، فطالعوا كتب العامّة لإرادتهم التبحر فى العلوم أو غيره من الأغراض الصحيحة و أعجبتهم كثير من قواعدهم الكلاميّة و الاصوليّة الفقهية و التقسيمات و الاصطلاحات المتعلقة بالامور الشرعيّة، فأوردوها فى كتبهم لا لضرورة دعت إليه.(الفوائد المدنيّة و بذيله الشواهد المكيّة؛ ص: ١٢٣)

تظهر مشكلة أخرى للأخباريين فى العمل بالعقل و هو الأصل و المصدر للعمل بالعقل.

اشتهر أنّ علم الأصول دون بيد علماء أهل السنّة و علماء الإماميّة قد قلّدوا منهم فى علم الأصول كردّ فعل و إن كان البحث موكول إلى محلّه كما بحثوا و ناقشوا فيه و استدّلوا بأنّ الأصول دون فى زمن المعصومين عليهم السلام و بيد تلامذتهم لكن لو سلّم ذاك، على المدعى بيان أنّ استفادة العقل نشأت بيد أهل السنّة و استفادته محذورة فى نصوصنا و بعبارة أخرى: أنّ تأسيس علمٍ بيد غير الشيعة أو المخالفين لا يوجب عدم جواز الأخذ به كما قال النّبى صلى الله عليه و آله:(اطلبوا العلم و لو بالصين) و لا يوجب بطلان جميع مسائله و على المدعى إثبات بطلان قضايا العقلية فى استنباط بالخصوص.

ملخص الكلام: البحث عن مصدر علم أو مسألة و إن يبيّن المسألة و لكن لا دخل له بالنفى و لا بالإثبات، هذا على تسليم أنّ الأصول كوّنّت بيد أهل السنّة و هذا لأهله أوّل الكلام و نحن غنىّ عن البحث لأنّ شبه الدليل لا يثبت أى شىء حتّى ننقضه، فضلاً عن كونه ليس دليلاً نقلياً لتمسك الأخبارى به.

مخالفة حكم العقل في كثير من الأمور مع العقائد و الأحكام الشرعية القطعية و من كلامه الشريف:

و أنا أقول: لاكتفاء هذه الجماعة بمجرد العقل في كثير من المواضع خالفوا الروايات المتواترة عن العترة الطاهرة عليهم السلام في كثير من المباحث الكلامية و الاصولية. و تفرّعت على المخالفة في الاصول المخالفة في المسائل الفقهية في مواضع كثيرة من حيث لا يدرون. ثم اكتفاؤهم بذلك و عدم رجوعهم إلى كلامهم عليهم السلام إمّا لشبهه دخلت عليهم و إمّا لغفلة، و الله أعلم. و لو التزموا عند تدوين الفنون الثلاثة تصدير الأبواب و الفصول و المسائل مثلاً بكلام العترة الطاهرة عليهم السلام ثمّ توضيحها و تأييدها باعتبارات عقلية لكان خيراً لهم. و الله المستعان. (الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٧٧).

المخالفة كما ترى في كلام أسترآبادي ره، قضية خارجية بمعنى أن أسترآبادي ره رأى كتب المجتهدين و الفقهاء و بزعمه رأى كثيراً من فتاويهم و مبانيهم مخالفة للأخبار و رأى مصدر هذه المخالفة، الاعتماد على العقل لكن هذا رغم أنه صرف المدعى و لا دليل عليه، لا يوجب إلّا الطعن على بعض الفقهاء و حسن الالتفات إلى بعض الأخطاء لعدم التكرار و لكن لا يسبب عدم حجّية العقل لأنّ لنفي الحجّية و جب التمسك بقضية حقيقية و أكثر ما تثبت كثرة وقوع المخالفة، وضع بعض القوانين (مثل بعض مسائل علم الأصول) في استفادة العقل في استنباط الأحكام كما وضع بعض القوانين للتفكر و الاستدلال في علم المنطق.

كما له ره كلام في موضعين في الفوائد المدنية في ردّ فتوى للتمسك بالعقل و ترك الحسّ و هما باب القبلة (الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٣٦٥) و الشهادة (الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٤٩١) لكن هذان لا يدلّ على ترك العقل و قضاياه إلى في موارد خاصة جعلها الشارع بل العقل حسياً مع أنّها اختلاف في معرفة الموضوع و البحث هنا في معرفة الحكم باستنباط أحكام الشريعة إلّا هذان و تقسيمه للعقل و قضاياه و حجّية ما يكون قريباً بالحسّ (الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٢٥٦) ممّا يمكن أن يشير إلى ما نقله العلامة المطهرى عن سيد المحققين السيد حسين البروجردى (رضوان الله عليه) أنّه قد بدأت في القرن الحادى عشر فكرة الإعراض عن العقل و الانكباب على الحس في الشرق و الغرب، و رفع رأيته في الشرق الأمين الاسترآبادى، و في الغرب علماء تجرييون أمثال فرنسيس بيكون و ديكارت لكن ولنتذكّر قول علّامة سبحانى ره:

و ما ذكره و إن كان صحيحاً، لكنّه لا يحكى إلّا عن التقارن بينهما و لا يبين السبب. (أدوار الفقه الإمامى (للسبحانى)، ص: ٢٥٦)

أمّا لو يقال مخالفة العقل مع العقائد الخارجة عن الموضوع و الأحكام الشرعية القطعية بصورة قضية حقيقية:

١. الظاهر أنّ المستدلّ زعم أنّ قضايا العقلية لا تنتج إلّا الظنّ لأنّ القطع بالمتناقضين أو الضدّين مستحيل وجدانا و هذا خلاف ما نرى من الأصوليين لأنّهم يعتبرون قضايا العقلية القطعية حجّة و الظن عندهم غير معتبر كما نرى في كلام شهيد الصدر ره:

نزاع بين الإمامية أنفسهم في مشروعية استنباط الأحكام الشرعية عن الأدلة العقلية القطعية. و قد ذهب المشهور إلى صحة ذلك و ذهب المحدثين إلى عدم حجّيتها (بحوث في علم الأصول، ج ٤، ص: ١١٩)

- فالبحت عن الظنّ الصادر عن العقل، خروج عن موضع البحث مع أنّها متفق في عدم الحجيةّ إلا ما ثبت بالدليل.
٢. و لو كان قضيةً عقليةً ظنيّةً تخالف مع قضيةً شرعيّةً قطعيّةً، فهناك ليست معارضةً حتى نرجّح العقل على الشرع لأنّ القطع مقدّم للإنسان و الظنّ يحتاج إلى مثبت.
٣. هذا الإدّعا مبنيّ على نفي ملازمة العقل و الشرع و على نفي تبعية الأحكام للمصالح و المفسد و إلا كيف يمكن بحكم العقل خلافاً لحكم الشرع؟

النصوص قطعيّة و حكم العقل ظنيّ أو وهميّ

أسترآبادي ره في فائده، يشير إلى دليل لنفي حجية العقل:

فائدة عند قدماء أصحابنا الأخباريين قدّس الله أرواحهم - كالشيخين الأعلامين الصدوقين و الإمام ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني (كما صرح به في أوائل كتاب الكافي، و كما نطق به باب التقليد و باب الرأي و المقاييس و باب التمسك بما في الكتب من كتاب الكافي فإنها صريحة في حرمة الاجتهاد و التقليد و في وجوب التمسك بروايات العترة الطاهرة عليهم السلام المسطورة في تلك الكتب المؤلفة بأمرهم عليهم السلام) و شيخه عليّ بن إبراهيم بن هاشم (كما صرح به في أوّل تفسيره لكتاب الله تعالى) و من تقدّمهم ممّن أدرك صحبه بعض الأئمّة عليهم السلام أو قرب عهده به - لا مدرك للأحكام الشرعيّة النظرية فرعية كانت أو أصلية إلاّ أحاديث العترة الطاهرة عليهم السلام و تلك الروايات الشريفه متضمّنه لقواعد قطعيّة تسدّ مسدّ الخيالات العقلية المذكورة في الكتب الاصولية و الاعتبار المذكورة في كتب فنّ دراية الحديث. (الفوائد المدنيّة و بذيله الشواهد المكيّة، ص: ٩١)

و هكذا في ردّ كلّ ما يؤدّي إلى إختلاف الفتيا:

أقول: هذه الأحاديث صريحة في انحصار الناس في ثلاثة بعده صلى الله عليه و آله أصحاب العصمة عليهم السلام و من التزم أن يأخذ كلّ مسألة يجوز الخطأ فيها عادة من العقائد و الأعمال منهم عليهم السلام و من لا يكون لا هذا و لا ذاك، و صريحة في أنّ القسم الثالث مردود، فانظر و تدبّر في أنّ يتمسك في الاعتقادات بالمقدّمات العقلية القطعية بزعمه و في الأعمال بالخيالات الظنية بزعمه - كأصالة البراءة من الأحكام الشرعيّة، و كاستصحاب الحكم السابق على الحالة الطارئة، و كالعمومات و الإطلاقات مع احتمال أن تكون مخصّصة أو مقيدة في الواقع أو بغير ذلك من الأدلّة المفيدة للظنّ بزعمه - داخل في أيّ الأقسام الثلاثة؟ و لا تكن من المعاندين، و التكلان على التوفيق. (الفوائد المدنيّة و بذيله الشواهد المكيّة، ص: ٢٣٩)

كلامه الشريف، في تقدّم النصوص في استنباط الأحكام الشرعيّة و هذا مسلّم عندنا إلا بعض ما يقال من جعل دليل العقل أصلا و الأخبار إرشاد إليه فهذا بعد قبول حجية العقل و الإشكال في شيء آخر و البحث في محله لكن حينما يريد أن يذكر قضايا العقلية، يقول (تلك الروايات الشريفه متضمّنه لقواعد قطعيّة تسدّ مسدّ الخيالات العقلية المذكورة في الكتب الاصولية) و هذا لو تبحر في (الفوائد المدنيّة)، يمكن أن ترى انتساب الظنّ و الخيال و الوهم إلى العقل، أكثر. (ص ٢٤٢)

أمّا ما قال، مثل ما مرّ سابقا إمّا قضيةً خارجيّة بمعنى أنّ الفقهاء عملوا بدلائل عقلية ظنيّة مثل الإستصحاب أو وهمية مثل الاستحسان فهذا - غير صعوبة إثباته في فقه الإمامية - لا يدلّ على نفي حجية العقل بل يوجب وضع القوانين بل البحث في علم الأصول عن مدى حجية العقل و عدم حجية بعض قضاياها.

و إمّا قضيةً حقيقيّة بمعنى أنّ العقل لا ينتج القطع فلهذا يرى القضايا العقلية في علم الأصول ظنيّة دائماً لكن:

أولا النصوص ليست قطعيةً جميعاً، سنداً و دلالتاً بل الظنّ فيها أكثر حتى يمكن أن يقال القطع في النصوص سنداً أو دلالتاً يحتاج إلى دليل.

ثانياً أنه ليس من الواجب أن يأتي الدليل العقلي بالقطع في مدرسة المدعى بل يكفي نقلٌ على اعتبار تلك القضية العقلية مثل الإستصحاب وغيره

ثالثاً نفس هذا المدعى يحتاج إلى دليل و الدليل إن كان عقلياً فهو بعد ظنيةً ذاك الدليل في مدرسته_ دور و إن كان نقلياً و هو خبر (العقول الناقصة) ففيه ما رأيت سابقاً و إن كان غيره، يحتاج إلى بيانه و إثبات قطعته و رفع معارضته مع سائر النصوص و بيان كيفية الصحة و الإلتزام بالظنّ الحاصل عن دليل العقل في المسائل الإعتقادية.

رابعاً هذا الإشكال و إن كان وارداً على بعض المسائل في بعض العلوم لكن لا يورد على مسائل علم الأصول لأنهم بينوا فيه أنّ الأصل وفقاً للنصوص عدم حجية الظنون ما لم يعتبر الشارع فالمعتبر من دليل العقل هو ما ينتج القطع مثل الحسن و القبح العقلي.

خامساً لو لم تعتبر القضايا العقلية لما استطاع أن يستدل على أي شيء على ما قالوا في الفلسفة من أنّ كلّ قضية، حسيّاً كان أم غيره، يحتاج أن يعتمد على قضية عقلية و أقلّ ما يحتاج إليه، هي قضية (استحالة اجتماع النقيضين).

سادساً لو سلّمنا هذا، لتمّ فيما تكن النصوص القطعية أما إن كانت النصوص ظنيةً أو لم تكن نصّ في مسألة، هل يورد هذا على حجية العقل و قضايا العقلية؟

حكم العقل يخطأ كثيرا مع الواقع

هذا دليل آخر لأسترآبادى ره لنفى حجیة العقل و هو كثرة الخطا لأحكام العقلیة مع الواقع و أشار إلى هذا الدليل فى مواضع:

١. حينما أراد أن یجیب عن جواز الإجتهد بروایات كـ(علینا إلقاء الاصول إلیكم، و علیكم التفريع)، قام بتقسیم لأنظار العقلیة(الفوائد المدنیة و بذیله الشواهد المکیة، ص: ٣١٣) بقوله:

«أنّ الأنظار العقلیة قسمان: قسم یكون تمهیده مادّة الفكر فیہ بل صورته أيضا من جانب أصحاب العصمة، و قسم لا یكون كذلك. فالقسم الأوّل: مقبول عند الله تعالى مرغوب إلیه، لأنّه معصوم عن الخطأ. و القسم الثانی: غیر مقبول، لكثرة وقوع الخطأ فیہ. و إثبات النبىّ صلی الله علیه و آله رسالته على الامّة إمّا من باب أنّه من باب بعد الاطلاع على معجزته یحصل القطع بدعواه بطریق الحدس كما یفهم من الأحادیث، أو من القسم المقبول من النظر و الفكر، و استخراج الرعیة الفروع من القواعد الكلیة المتلقاة منهم علیهم السّلام من هذا القسم.»

عن كثرة الخطأ لأحكام العقلیة سنتحدث إمّا هنا_رغم أنّ هذا التقسیم یحتاج إلى دليل نقلی فى مدرسته و أنّ هذا التقسیم غیر صحیح من جرّاء أنّ (القسم الأوّل) نفس النقل و لیس بأیدی المستدلّ إلّا نقلاً بلغ بصورة قضیة عقلیة و لو لم تكن هكذا كانت مقبولة أيضا و اعتبارها مكسوبة من أنّها قضیة نقلیة لا من أنّها قضیة عقلیة و (القسم المقبول من النظر) لیس لها ضابط_ نقول:

حجیة إثبات النبى صلی الله علیه و آله عند أسترآبادى ره إمّا بحصول القطع و هو أعمّ من أن یحصل بالعقل أو بالنقل غیرما مرّ من احتیاج كلّ مقطوع بالعقل و إن كان شهودیاً و إمّا بالحدس فبالأولویة ما یحصل من العقل و قضايا العقلیة عند الأصولیین حجّة لأنّ العقل عندهم كما مرّ، ما یوجب القطع و الحدس لا یوجب الا الظن أو الوهم و حينما یقبل الحدس بأى دليل، فیجب أن یقبل العقل إلّا أن یقول نحن نثبت حجیة الحدس من الحدیث كما یشعر كلامه، فنقول_بعد أنّ هذا دور فى مسائل الإعتقادیة و لا یمكن الأخذ بالحدیث قبل إثبات النبوة_اولا أنّ هذا على تقدير تمامیتها لیس الا فى أصول الدین

و إثباتها في استنباط الأحكام الشرعية مشكل و ثانياً هذا يوجب تقديم المرجوح على الراجح و هذا قبيح عقلاً (لكن المدعى لا يقبل حكم العقل و لا الملازمة).

٢. أقول: هذه الأحاديث صريحة في انحصار الناس في ثلاثة بعده صلى الله عليه و آله أصحاب العصمة عليهم السلام و من التزم أن يأخذ كل مسألة يجوز الخطأ فيها عادة من العقائد و الأعمال منهم عليهم السلام و من لا يكون لا هذا و لا ذاك، و صريحة في أن القسم الثالث مردود، فانظر و تدبر في أن من يتمسك في الاعتقادات بالمقدمات العقلية القطعية بزعمه و في الأعمال بالخيالات الظنية بزعمه - كأصالة البراءة من الأحكام الشرعية، و كاستصحاب الحكم السابق على الحالة الطارئة، و كالعومومات و الإطلاقات مع احتمال أن تكون مخصصة أو مقيدة في الواقع أو بغير ذلك من الأدلة المفيدة للظن بزعمه - داخل في أي الأقسام الثلاثة؟ و لا تكن من المعاندين، و التكلان على التوفيق.(الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٢٣٩)

٣. انظر أيها اللبيب إلى أنه كانت عادة العجم دائماً التمسك بكلام أصحاب العصمة و أبواب الوحي، و ما كان دأبهم الاعتماد على فلتات الطبع و لا على الأنظار العقلية التي قد تصيب و كثيراً ما تخطئ، كما يشهد بذلك من تتبعت كتب الاصوليين و غيرها. و هذا من جملة الأدلة على أنهم أصحاب أذهان مستقيمة و فطنة قويمه.(الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٥٣٣)

٤. و اعلم أن انحصار طريق العلم بنظريات الدين في الرواية عنهم عليهم السلام و عدم جواز التمسك في العقائد التي يجوز الخطأ فيها عادة بالمقدمات العقلية و في الأعمال بالاستنباطات الظنية من كتاب الله أو من سنة رسوله أو من الاستصحاب أو من البراءة الأصلية عن الأحكام الشرعية أو من القياس أو من إجماع المجتهدين و أشباهها، كان من شعار متقدمي أصحاب الأئمة عليهم السلام حتى صنفوا في ذلك كتباً.(الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٢٤١)

و أما كثرة الخطأ التي تحدث عنها، إما عقلي فهو دور و إما نقلي فهو ليس بأيدينا إلا أن يقال أنه تمسك بأخبار نفى القياس لأنها تبين كثرة الخطأ لأحكام القياس مع أحكام الشرع فنحجب أولاً أنها مردود بالنص و القضايا العقلية التي يتحدث عنها الأصولي لا تكون إلا ممضاه أو غير مردوع و مزجور و ثانياً أن القياس يوجب الظن و قضايا العقلية في علم الأصول قطعية كما مر.

نعم، الخطأ في حكم العقل ثابت كما أن في عمل بالنصوص أيضاً يحتمل مخالفة مع الواقع كما أشار الشيخ الأعظم بقوله: لو سلم ذلك و أغمض عن المعارضة لكثرة ما يحصل من الخطأ في فهم المطالب من الأدلة الشرعية فله وجه(فوائد الاصول، ج ١، ص: ١٥) لأن النصوص كما قلنا إما في الدلالة و إما في السند ظني لكن كثرة هذا الخطأ للعقل لم تثبت بل يمكن أن يدعى لو كان هكذا، لكان على الشارع و على العقلاء أن لا يعتنوا به بل النهي عنه و نحن لا نرى هذا.

مضافاً إلى أننا في الفقه و الأصول نبحت عن الحجّة و الحجّة لا تجب أن تكون مطابقاً للواقع خاصة في مدرسة أسترآبادي ره لأنه و إن يعتقد بالحسن و القبح العقلي و لكن لا يرى ملازمة بين الحسن و أمر الشارع أو القبيح و نهى الشارع.(الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٣٢٩)

و أما أكثر مما قلنا، موكول إلى محلّه في علوم آخر.

نفي الملازمة

و آخر ما يمكن أن ينتسب إليه ره، في تبين خبر و بيان كيفية العمل عند الشبهة، لأستراىادى ره إشارة إلى نفي ملازمة حكم العقل و الشرع:

لا يقال: يلزم من الحديث الذى ذكره ابن بابويه بطلان الحسن و القبح الذاتيين، كما ذهب إليه جمهور الأشاعرة حيث قالوا: لو عكس الله تعالى و جعل الكفر واجبا و خلافه حراما لما كان قبيحا و لا محالا ذاتيا. لأننا نقول: هنا مسألتان: إحداهما: الحسن و القبح الذاتيان. و الاخرى: الوجوب و الحرمة الذاتيان. و الذى يلزم من ذلك بطلان الثانية لا بطلان الاولى، و بين المسألتين بون بعيد. ألا ترى أن كثيرا من القبائح العقلية ليس بحرام فى الشريعة، و نقيضه ليس بواجب فى الشريعة؟ و معنى القبح العقلى: ما ينفر الحكيم عنه و ينسب فاعله إلى السفه، على ما ذكره المحقق الطوسى فى بعض تصانيفه. (الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٣٢٨)

فكما ترى أنه ره يعتقد بالحسن و القبح الذاتى المدرک بالعقل لكن لا يقبل الملازمة بين حكم العقل فى القبح و الحسن و حكم الشرع بالحرام و الواجب.

على ما يبدو أن أستراىادى ره يعتمد فى هذا الإدّعا على وقوع مخالفة هذه الملازمة فى الشرع؛ أما من الواجب الإلتفات إلى بعض أمور:

١. أولاً لو سلّمت هذه المخالفة، لما تبطل حجّية العقل، بل غاية ما تثبت، نفى الملازمة و نفى امكان الإستفادة عنه في استنباط أحكام الشرع و هذا تختلف عن نفى حجّية العقل و إن يشارك في النتيجة لكن مرّة يقال أنّ العقل مخطيء و لهذا ليس بحجّة و مرّة يقال أنّ النصوص كاف فلا نحتاج إلى العقل و قضاياه و الثاني لا يدلّ على نفى حجّية العقل.
٢. ثانياً أنا تابع للأدلة، بمعنى لو ثبت أنّ العقل حجّة و الملازمة أيضاً موجودة، فلو نرى خلافها في الشرع، إمّا نشكّ في تلك الحكم في الشرع مثل زمن نرى حكم الشرع توجب ظلماً أو ضرراً على الغير و إمّا نحكم بأنّ عقولنا لم تبلغ إلى العلة أو الحكمة للحكم مثل زمن يكون النصوص و حكمها في مسألة قطعية و نحن لا نفهم أو نحكم خلافها في الأذهان.
٣. ثالثاً هذا تؤدّي إلى أنّ الله عزّوجلّ ما جعل الأحكام تابعة للمصالح و المفساد؛ إذ لو كانت الأحكام تابعة لهما فلتنكز على مدار الحسن و القبح الذاتيين كما أشار إليه الآخوند ره بقوله:(لا حسن و لا قبح إلّا بالمصلحة و المفسدة) إلّا أنّه ره يعتبر حسن التكليف الشرعي، لا مجرد حسن المكلف به(قاعدة الملازمة بين العقل و الشرع (فوائد الأصول للآخوند)، ص: ١٣٠) و لو لم تكن هكذا، فالبحث في محلّه من أنّ هذا الكلام يوجب نفى حكمه الشارع و هو منفي بالعقل و النقل أو ترجيح بلا مرجح وليلتفت بأنّ البحث في الأوامر و الطلب الحقيقي.
٤. رابعاً في تعريف القبيح العقلي يحكى عن الشيخ ره:(ما ينفر الحكيم عنه) فكيف يمكن أنّ الله عزّوجلّ يأمر على ما يرغب عنه و ينهى ممّا يرغب إليه؟
٥. خامساً ننقل كلام سيد نور الدين موسوى عاملى في ذيل هذا الكلام:

و قول المصنّف: إنّ كثيراً من القبائح العقلية ليس بحرام في الشريعة غير مسلم و لا جائز اعتقاده. نعم ما لم يجزم العقل بقبحه و يحتمل له وجه محسّن لا معارضة للعقل فيه، و يقضى بحسنه عند ورود الشرع به، إذ لا مانع له من ذلك.(الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية، ص: ٣٢٩)

نتيجة

نقل عن أستربادى ره من كتاب(الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكية) ستّ براهين أو شواهد لنفى حجّية العقل و ورد على كلّ دلائل فنقض كلّ ما زعمه موجب نفى حجّية العقل و أوّل ما نقل عن أستربادى و هى العمدة في مدرسته، أربعة نصوص في الزجر عن العمل بالعقل و ردّت بنفى بيانها لأحكام الشرع بل بيانها في بطون الآيات أو الإعتقادات و معارضتها مع القطع الحاصل عن الآيات و الروايات العديدة التي ذكرت و الثاني هو المصدر لاستفادة العقل و هى خلوّ النصوص و التقليد عن المخالفين بزعمهم و ردّ ذاك بأنّ المصدر لو كان غير صحيح لما يوجب نفى الحجّية مع أنّنا نرى مصدر استفادة العقل دلالات المعصومين عليهم السلام ثمّ تمسّك بمخالفة حكم العقل في كثير من الأمور مع العقائد و الأحكام الشرعية القطعية مع أنّ المخالفة غير ثابتة أولاً و حكم العقل المعترف، قطعيّ أيضاً و هذا الإشكال لو سلّم، لكان في حين كانت النصوص المعترية ثالثاً و الكلّ في قضية المخالفة حقيقة و لكن لو كانت قضية خارجية، هى مندفعه برأسها و الرابع قطعية النصوص في مدرسته و ظنية حكم العقل و ردّ هذا بأنّ النصوص ليست قطعية بأجمعها و هكذا حكم العقل ليست ظنية مع أنّ الظنّ غير معتبر في علم الأصول إلّا أن يقال أنّ العقل لا يوجب القطع و هذا صرف المدعى و دليله إمّا عقلى فهو دور و إمّا نقلى فهو مفقود و بعدها استأنس بأنّ حكم العقل يخطأ كثيراً

مع الواقع و هو إن يُرى صحيح و لكن هذا لا يوجب نفى حجّية العقل بل يوجب وضع بعض القوانين مثل ما فى علم الأصول و الآخر هو نفى ملازمة حكم العقل مع الشرع و تمسك لهذا بوقوع ما يخالف الملازمة و ردّ بعد أنّ هذا لا يوجب نفى حجّية العقل و عقليّة هذا الاستدلال بأنّ الله حكيم و الأحكام تابعة للمصالح و المفاسد فلا دليل على نفى حجّية العقل بل بما ذكر من النصوص، العقل حجّة و لكن بقى البحث عن قضايا العقلية و مدى دلالتها و كيفية التمسك بها و وضع القوانين المحرزة عن المخالفة مع الواقع و الشرع.

المصادر

١. قرآن الكريم.
٢. ابن دريد، محمد بن حسن، جمهرة اللغة، دار العلم للملايين، مكان چاپ: بيروت، سال چاپ: ١٩٨٨ م، نوبت چاپ: اول.
٣. ازهرى، محمد بن احمد، تهذيب اللغة، دار احياء التراث العربى، مكان چاپ: بيروت، سال چاپ: ١٤٢١ هـ. ق، نوبت چاپ: اول.
٤. استرآبادى، محمد امين - عاملى، سيد نور الدين موسوى، الفوائد المدنية و بذيله الشواهد المكيّة، دفتر انتشارات اسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه قم تاريخ نشر: ١٤٢٦ هـ ق، دوم، قم- ايران.

٥. اصفهانی، مجلسی دوم، محمد باقر بن محمد تقی، مرآة العقول فی شرح أخبار آل الرسول، دار الکتب الإسلامیة تاریخ نشر: ١٤٠٤ هـ ق نوبت چاپ: دوم، تهران.
٦. اصفهانی، مجلسی دوم، محمد باقر بن محمد تقی، ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار، انتشارات کتابخانه آیة الله مرعشی نجفی - ره تاریخ نشر: ١٤٠٦ هـ ق نوبت چاپ: اول، قم.
٧. اصفهانی، مجلسی دوم، محمد باقر بن محمد تقی، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار علیهم السلام، مؤسسه الطبع و النشر تاریخ نشر: ١٤١٠ هـ ق نوبت چاپ: اول، بیروت.
٨. انصاری، مرتضی بن محمد امین، فرائد الاصول، مؤسسه النشر الاسلامی التابعه لجماعه المدرسین بقم، مکان چاپ: قم، نوبت چاپ: پنجم، سال چاپ: ١٤١٦ ق.
٩. برقی، ابو جعفر، احمد بن محمد بن خالد، المحاسن، دار الکتب الإسلامیة، ١٣٧١ هـ ق، دوم، قم.
١٠. بحرانی، آل عصفور، یوسف بن احمد بن ابراهیم، الحدائق الناضرة فی أحكام العترة الطاهرة، دفتر انتشارات اسلامی وابسته به جامعه مدرسین حوزه علمیه قم، ١٤٠٥ هـ ق، اول، قم.
١١. تبریزی، جعفر سبحانی، تاریخ فقه و تحولات آن، مؤسسه امام صادق علیه السلام تاریخ نشر: ١٤٢٤ هـ ق نوبت چاپ: اول، قم.
١٢. خراسانی، آخوند محمد کاظم بن حسین، قاعدة الملازمة بین العقل و الشرع (فوائد الأصول للآخوند)، وزارت ارشاد، مکان چاپ: تهران، نوبت چاپ: اول.
١٣. راغب اصفهانی، حسین بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، مکان چاپ: بیروت.
١٤. صدر، محمد باقر، بحوث فی علم الأصول، تقریرات هاشمی شاهرودی، محمود، مؤسسه دائره المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بیت علیهم السلام، مکان چاپ: قم، نوبت چاپ: سوم، سال چاپ: ١٤١٧ ق.
١٥. فراهیدی، خلیل بن احمد، کتاب العین، نشر هجرت، مکان چاپ: قم، سال چاپ: ١٤٠٩ هـ ق، نوبت چاپ: دوم.
١٦. کلینی، ابو جعفر، محمد بن یعقوب، الکافی (ط - الإسلامیة)، دار الکتب الإسلامیة تاریخ نشر: ١٤٠٧ هـ ق نوبت چاپ: چهارم، تهران.
١٧. مظفر، محمدرضا، أصول الفقه (طبع انتشارات اسلامی)، مؤسسه النشر الاسلامی التابعه لجماعه المدرسین بقم، مکان چاپ: قم.
١٨. نجفی، صاحب الجواهر، محمد حسن، جواهر الکلام فی شرح شرائع الإسلام، دار إحياء التراث العربی تاریخ نشر: ١٤٠٤ هـ ق نوبت چاپ: هفتم، بیروت.
١٩. نوری، محدث، میرزا حسین، مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، مؤسسه آل البيت علیهم السلام تاریخ نشر: ١٤٠٨ هـ ق نوبت چاپ: اول، بیروت.
٢٠. هلالی، سلیم بن قیس، کتاب سلیم بن قیس الهلالی، نشر الهادی، مکان چاپ: ایران، قم، سال چاپ: ١٤٠٥ ق.